July 2021 CFS 2021/49/Inf.19





لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة التاسعة والأربعون "إحداث فارق في الأمن الغدائي والتغدية"

11-11 أكتوبر/تشرين الأول 2021

توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال السياسات بشأن الأمن الغذائي وتغير المناخ التي أقرّتها اللجنة في دورتها التاسعة والثلاثين في عام 2012



حيازة الأراضي والاستثمار الدولي فيالزراعة

أقرت الدورة التاسعة والثلاثون للجنة الأمن الغذائي العالمي التي انعقدت عام 2012 التوصيات التالية بشأن الأمن الغذائي وتغير المناخ!.

> وأكّدت اللجنة مجدداً على دور لجنة الأمن الغذائي العالمي في تشجيع المزيد من التقارب بين السياسات والتنسيق في ما يتعلق بالأمن الغذائي، وأقرّت بأن التأثيرات المعاكسة لتغير المناخ مكن أن تشكل تهديدات خطيرة على الأمن الغذائـــى، لا سيما على حياة صغار منتجى الأغذية وسبل معيشتهم، وعلى الإعمال التدريجي للحق في الغذاء في سياق الأمن الغذائي الوطني، وحثّت على اتخاذ إجراءات في هذا الشأن.

أقرّت اللجنة:

🤡 مسؤولية الدول الأعضاء لكي تكفل أن تكون سياساتها وبرامجها وإجراءاتها واستراتيجياتها متسقة اتساقاً تاماً مع الالتزامات الدولية الحالية، ما في ذلك الالتزامات المتعلقة بالأمن الغذائي.

🔇 بدور اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ باعتبارها المنتدى الرئيسي للتعاطى مع مسألة تغير المناخ وصندوق القرارات هذا لا يقوّض الجهود المبذولة في الاتفاقية الإطارية للتصدى لمسألة تغير المناخ.

🔇 بنتائج الوثيقة التي صدرت عن مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالتنمية المستدامة (ريو+ 20) وعلى الأخص في ما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة.

ومع مراعاة الحاجة الماسة إلى التصدى لتأثيرات تغير المناخ على الأمن الغذائي، بالإضافة إلى الأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي بصورة متسقة مع الإعمال التدريجي للحق في الغذاء في سياق الأمن الغذائي الوطني، تدعو اللجنة الدول

اهداف المستدامة مع التركيز على:









المساهمة في أهداف التنمية المستدامة 5 و6 و9 و10 و11

الأعضاء والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين في لجنة الأمن الغذائي العالمي، حسب الاقتضاء، ومع الإقرار بدور اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، إلى:

 مراعاة الشواغل المتعلقة بتغير المناخ في سياسات وبرامج الأمن الغذائي، وزيادة قدرة المجموعات والنظم الغذائية الضعيفة على مواجهة تغير المناخ، مع التركيز على التكيّف مع تغيّر المناخ كشاغل رئيسي وهدف لجميع المزارعين ومنتجى الأغذية، لا سيما صغار المنتجين، ما في ذلك من خلال:

ليادة الاستثمارات الخاصة والعامة والتعاون الدولى للنهوض بالأمن الغذائي لمواجهة تهديدات تغير المناخ، لا سيما من أجل التكيف مع الآثار السلبية لتغير

المناخ، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وإدارة المياه، وصون التربة؛

- بناء القدرات الوطنية والمحلية للتصدي للتحديات المرتبطة بالأمن الغذائي وبتغير المناخ، بما في ذلك تحسين خدمات الإرشاد وجعلها متوافرة وفي متناول الجميع، وتوفير أدوات لتوقّع الأحوال الجوية والمناخ وإدارة المخاطر المتصلة بها لدعم شبكات ومنظمات المزارعين وصغار منتجي الأغذية (الدول الأعضاء والمنظمات الدولية)؛
- إجراء عمليات تقييم دورية للمخاطر وأوجه الضعف والقدرات، مع مراعاة المساواة بين الجنسين والأبعاد التغذوية، وتحسين نظم الإنذار المبكر وتنفيذها، لا سيما بطريقة منسقة (الدول الأعضاء والمنظمات الدولية)؛
- وضع سياسات متكاملة لاستخدام الأراضي من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتكيف مع تغير المناخ، والإسهام في الحد من تأثيرات المناخ عندما يكون ذلك مناسباً، مع مراعاة «الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة الرشيدة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي

الوطني» بحسب الأولويات المحددة على المستوى الوطني (الدول الأعضاء)؛

- دمج التكيّف مع تغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث في سياسات الأمن الغذائي وبرامجه (الدول الأعضاء والمنظمات الدولية)؛
- ◄ تنفيذ المبادرات ذات الصلة، مثل «التكيف داخل الفاو» (FAO-Adapt) بحسب مقتضى الحال، تعزيزاً للدعم المقدم للجهود التي تبذلها البلدان في سبيل التكيف مع تغير المناخ (المنظمات الدولية).
 - 2. توفير الظروف المناسبة لتيسير الحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم الفوائد الناجمة عن استخدامها بصورة عادلة ومتساوية، عن طريق ما يلي على سبيل المثال:
- الإقرار بأهمية المعاهدة الدولية
 بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية
 والزراعة وبروتوكول ناغويا الذي أقرته
 الدورة العاشرة لمؤمر الأطراف في اتفاقية
 التنوع البيولوجي؛

- حوة هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة في الفاو إلى مواصلة وتعزيز عملها في مجال تغير المناخ والموارد الوراثية لصون الموارد الوراثية واستخدامها بغرض التكيّف مع تغير المناخ (الدول الأعضاء)؛
- وضع استراتيجيات زراعية تأخذ بعين الاعتبار:
 - (أ) الحاجة إلى مواجهة تغير المناخ والحفاظ على الأمن الغذائي؛
 - (ب) تنوع الظروف والنظم الزراعية؛
- (ج) تفاوت مستويات التنمية والاحتياجات والظروف والأولويات الخاصة بكل من البلدان والأقاليم، بما في ذلك عن طريق:
 - مراعاة المنظور الجنساني والنهج التشاركية التي تسمح لكلٍ من الرجل والمرأة على حد سواء بالحصول على فرص متساوية لاستخدام الأراضي، والحصول على المعلومات والموارد عند معالجة قضايا الأمن الغذائي في سياق تغير المناخ.



- تشجيع المزارعين على الأخذ بالممارسات الجيدة، بما فيها ممارسات الزراعة والرعي للحؤول دون تدهور التربة وفقدان الكربون منها، وزيادة كفاءة استخدام النتروجين وزيادة إنتاجية الثروة الحيوانية، واستخدام الروث، وتحسين إدارة المياه، وتكثيف استخدام الزراعة المختلطة بالغابات؛
- ◄ القيام بعمليات تقييم قطرية لأصحاب المصلحة المتعددين وإجراء بحوث حول استراتيجيات التنمية الزراعية بغرض مواجهة الآثار المعاكسة لتغير المناخ، مع مراعاة الاختلافات بين نظم الزراعة، والممارسات الزراعية، والظروف الإقليمية والوطنية والمحلية؛
- تشجيع الكفاءة في سلسلة الأغذية والحد من الخسائر ما بعد الحصاد والفاقد من الأغذية بطريقة مستدامة (البلدان الأعضاء بمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني).
 - (د) النهوض بالأبحاث، ما فيها الأبحاث التي يجريها المزارعون، وتحسين عملية جمع المعلومات وتقاسمها، من خلال:

- توطيد التعاون الدولي، والاستثمارات الخاصة والعامة في مجال الأبحاث بشأن التكيف مع تغير المناخ والحد من تأثيره لمصلحة التنمية المستدامة والأمن الغذائي والتغذوي، بما في ذلك احتياجات التكيف لدى صغار المنتجين؛
 - تشجيع تبادل المعلومات بين برامج الأبحاث المتعلقة بتغير المناخ والأمن الغذائي (الدول الأعضاء والمنظمات الدولية).
 - (ه) تيسير مشاركة جميع أصحاب المصلحة في سياسات وبرامج الأمن الغذائي، حسب الاقتضاء، من أجل التصدي لتغير المناخ، مع ملاحظة إسهام المزارعين ومنتجي الأغذية كافة، وعلى الأخص صغار المنتجين، في تحقيق الأمن الغذائي، من خلال:
- تشجيع إقامة منتديات تضم أصحاب مصلحة متعددين على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية تشجيعاً لتوسيع مشاركة المجتمعات المحلية والمجموعات الأضعف، وكذلك القطاع الخاص، في عمليات صنع القرارات؛

- دعم منظمات المجتمع المدني، لا سيما تلك التي تمثل أكثر السكان معاناة من الجوع، ومنظمات صغار المنتجين، ومنظمات المزارعات من أجل المشاركة في صنع القرارات وتنفيذ سياسات وبرامج الأمن الغذائي للتصدي لتغير المناخ.
 - (و) دعم مزيد من الاعتراف بالأمن الغذائي في أنشطة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ طبقاً للولاية الموكلة إليها وفي سياق أهداف الاتفاقية ومبادئها وأحكامها، من خلال:
- دعوة الفاو إلى مواصلة التعاون مع أمانة الاتفاقية، ما في ذلك من خلال تقديم معلومات فنية سليمة عن قضايا الأمن الغذائي؛
- دعوة أمانة لجنة الأمن الغذائي
 العالمي إلى رفع تقرير فريق الخبراء
 الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي
 وتغير المناخ، وكذلك الوثيقة الحالية
 للجنة الأمن الغذائي العالمي، إلى الفريق
 الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ
 وإلى أمانة الاتفاقية، للإحاطة.

تعرف على المذات وهوالذاع المزيد المات المدات وهوالذاع المزيد المات المدات المدا



لجنة الأمن الغذائي العالمي هي المنبر الدولي والحكومي الدولي الأكثر شمولية الذي يتعاون من خلاله جميع أصحاب المصلحة بأسلوب متسق لضمان تحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع.





3 HEPE









أقرت لجنة الأمن الغذائي العالمي توصيات السياسة بشأن مجموعة كبيرة من موضوعات الأمن الغذائي والتغذية